إفراغ ٥٠ ألف طن متري من مادة البترول في ميناء الزيت بمصفاة عدن

■ عدن/سبأ

أفرغت ناقلة النفط الإيطالية نورو ايلندا أمس في ميناء الزيت بمصفاة عدن ٥٠ ألف طن متري من مادة البترول.

وأفادت بيانات واردة من ميناء الزيت لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن ناقلتي نفط وبنزين أخريين تستعدان دخول الميناء لتفريغ حمولتهما من المحروقات والتي ستوزع إلى كافة محطات الوقود العاملة في محافظات الجمهورية والموانئ اليمنية لتلبية احتياجات المواطنين من تلك المشتقات النفطية والديزل.

كما شهدت أرصفة الميناء أمس تصدير نحو ستة الآف طن من مادة نخالة القمح إلى مدينة الاسكندرية المصرية.

وأفادت احصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن شحنة من مادة الحديد اليمني المنتج من مصنع الوحدة للحديد تبلغ ٢٥ ألف طن صدرت إلى دولة الامارات العربية المتحدة بالإضافة إلى ١٢٥ طناً من معلبات السارديين إلى نفس البلد.

تأهيل ٥٠ متدرباً حول ضرائب الدخل بتعز

■ ،،تعز / سبأ

بدأت أمس بتعز دورة تدريبية في مجال التوعية بضرائب الدخل.

تهدف الدورة على مدى خمسة أيام إلى رفد ٥٠ متدربا من موظفي مكتب ضرائب تعز، إلى تدريب المشاركين على كيفية توحيد وتسهيل الإجراءات في كافة مراحل الحصر والربط والتحصيل.

وفي افتتاح الدورة أكد محافظ تعز خالد الصوفي أهمية الارتقاء بالوعي الضريبي كونها أحد مصادر الدخل التي تساهم في تعزيز التنمية وتوفير الخدمات للمواطن.

وأشار إلى ضرورة إيصال تلك المفاهيم للمكلفين والمجتمع والتعريف بتجارب الدول التي تعتمد على رقابة الوعي والضمير والفهم المشترك أن الضرائب معناها الحفاظ على المجتمع ودعم موازنة الدولة .

فيما استعرض مدير عام مكافحة التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب على عبدالوهاب الخطيب ومدير عام ضرائب تعز أيوب غالب سعيد مميزات قانون الضرائب الذي يحقق مبدأ الثقة بين الإدارة الضريبية وجمهور المكلفين عن طريق اعتماد الربط الذاتي وقبول الإقرارات المعدة والمقدمة من قبل المكلفين وتحقيق العدالة في التعامل وتوفير حوافز مشجعه للاستثمار واعتماد نظام خاص ومبسط لصغار المكلفين.

بعد تعهدها بعدم المضاربة بالأسعار

البنك المركزي يقر إعادة النظر في العقوبات المتخذة ضد بعض شركات الصرافة

■صنعاء/سبأ

أقر البنك المركزي اليمني أمس إعادة النظر في فتح محلات الصرافين الذين تم إيقافهم مؤخراً والسماح لهم بمزاولة النشاط من جديد.

وتأتي هذه الخطوة بعد تعهد جميع الصرافين الذين تم إيقاف نشاطهم بالالتزام بالعمل بالأسعار المعلنة وعدم المضاربة في سوق صرف النقد الأجنبي وإبدائهم التعاون الكامل في تهدئة السوق.

وتشمل قائمة مؤسسات وشركات الصرافة التي تم إعادة النظر في الإجراءات المتخذة ضدها كلاً من شركة سويد للصرافة وشركة الجزيرة للصرافة ومؤسسة صبرة للصرافة ومؤسسة المهند للصرافة ومؤسسة العطيري للصرافة ومؤسسة دبي للصرافة ومؤسسة الرحبي للصرافة ومؤسسة الثور للصرافة ومؤسسة العودي للصرافة ومؤسسة عدنان الحضاري للصرافة.

وأكد محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام خلال لقائه أمس رئيس وأعضاء جمعية الصرافين اليمنيين وعدداً من شركات الصرافة أنه في حالة ارتكاب أي مخالفة من أي صراف فإن البنك المركزي لن يتسامح مع أي مخالف وسيتم سحب الترخيص منه وإيقاف نشاطه.

وكان اللقاء ناقش الإجراءات الأخيرة التي تم اتخذها البنك المركزي تجاه عدد من الصرافين المخالفين، حيث أكد رئيس وأعضاء جمعية الصرافين اليمنيين التزامهم الكامل بتعليمات البنك المركزي اليمني والامتناع عن المضاربة بالأسعار والعمل على استقرار سوق الصرف.

تواصل عملية صرف التعويضات لمتضرري السيول بالمهرة

■،،المهرة/سبأ

واصل صندوق إعادة الإعمار بمحافظة المهرة عملية صرف التعويضات للمتضررين في القطاع الزراعي والسمكي جراء كارثة السيول عام ٢٠٠٨م.

حيث سلم الصندوق أمس لعدد ٢٢ مستفيدا في مديرية قشن مضخات ودفاعات ترابية، كما صرف التعويضات للقطاع السمكي لعدد ١٤ مستفيدا في مجال أسماك الساردين وبلغ إجمالي التعويضات المصروفة في القطاعين الزراعي والسمكي حوالي ٥ ملايين وخمسمائة ألف ريال.

وأوضح نائب مدير صندوق إعادة الإعمار المدير الفني لصندوق بالمهرة المهندس عمر عيدروس الحبشي لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن عملية صرف التعويضات للمتضررين في مختلف القطاعات تتواصل بوتيرة عالية.. مشيرا إلى أن الصندوق سيقوم خلال اليومين القادمين بصرف تعويضات للمتضررين تتمثل في مضخات زراعية في كل من مديريات الغيظة المسيلة حصوين سيحوت بالمهرة.. مبينا بأن عدد إجمالي هذه المضخات التي سيتم توزيعها للمتضررين يقدر بنحو ١٩٧ مضخة زراعية وبتكلفة إجمالية بلغت خمسة وثلاثين مليوناً ومائتين وستين ألف ريال.

دورة تدريبية حول التطوير المؤسسي بحجة

■،،حجة / سبأ

بدأت أمس بمحافظة حجة دورة تدريبية في مجال التطوير المؤسسي، ينظمها فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة على مدى سبعة أيام، تهدف الدورة إلى تعريف ٢٥ مشاركا ومشاركة جملة من المهارات والمعارف اللازمة لتنفيذ دراسات التحليل المؤسسي في الجهات المستهدفة والمدعومة من الصندوق.

و يطلع المشاركون على المهام والاختصاصات المتصلة بالعمل الميداني وكيفية إجراء جمع وتصنيف وتوثيق البيانات بما يكفل تقديم الاستشارات وتطبيقها على مستوى دواوين السلطات المحلية.

وفي الافتتاح أكد أمين عام المجلس المحلي أمين صالح القدمي على أهمية تأهيل قدرات العاملين في المهام الاستشارية وتزويدهم بالخبرات اللازمة التي من شأنها المساهمة في عمليات التحليل المؤسسي باعتباره من أهم المبادرات لتعزيز عمل المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية، من جانبه استعرض منسق الدورة جملة من الأهداف حول البرامج المستقبلية بهذا الشأن والجهود المبذولة للرفع من أداء الكوادر الإدارية والفنية على مستوى دواوين المديريات.

دورتان في الصناعات الصغيرة والمحركات الكهربائية

■،،عدن/سبأ

بدأت بمحافظة عدن أمس دورة تدريبية في مجال الصناعات الصغيرة وقواعد السلامة المهنية ينظمها مكتب التعاون الفني الألماني "جي تي زد" بالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية ومكتب الصناعة والاستثمار وإدارة التنمية الاقتصادية بالمحافظة.

يتلقى ٤٥ من أصحاب مشاريع صناعة الألمنيوم والسمكرة والميكانيكا والنجارة وعصر مادة السمسم، خلال الدورة التي تستمر أسبوعاً، مهارات فنية عن الصناعات الصغيرة، وقواعد السلامة المهنية، والتنبيه على عدم استغلال الأطفال في الأعمال المذكورة، حفاظا على حياتهم من خطورة الوحدات الإنتاجية التي تعمل بالطاقة الكهربائية ومناشير الجص.

وسيتم خلال الدورة تشكيل فرق ميدانية للنزول إلى ورش النجارة والألمنيوم والحدادة وورش صناعية أخرى للتأكد من عدم وجود عمالة أطفال ورفد الورش بالخريجين الشباب من المعاهد التقنية والمهنية.

وفي غضون ذلك بدأت بالمعهد التقني الصناعي بذهبان أمس دورة تدريبية لمدربي المعاهد المهنية في مجال إعادة لف المحركات الكهربائية الثلاثية الطور اللاتزامنية تنظمها على مدى أسبوعين وزارة التعليم الفني والمهني ،وتهدف الدورة إلى إكساب ١٤ مدرباً من المعاهد المهنية في مختلف المحافظات مهارات معرفية وعملية في مجال إعادة لف المحركات الكهربائية الثلاثية الطور، وتعريفهم بكيفية برمجة وتشغيل آلية اللف الحديثة، وفحص المحركات بعد إعادة اللف.

رأي اقتصادي

الازدواج الوظيفي !!

يحيى محمد الكستبان
al.kostoban@centralbank.gov.ye

■،،جاءت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باستيعاب ٢٥٪ من مخرجات التعليم الجامعي لهذا العام من نسبة طالبي التوظيف البالغ عددهم (١٩٤) ألفاً بإجمالي (٤٨) ألفاً من طالبي التوظيف العام إضافة إلى ما هو معتمد في الموازنة العامة للدولة والتي ستشمل جميعها إلى (٦٠) ألف فرصة عمل خلال عام ٢٠١١م بحسب تصريحات نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات لصحيفة الميثاق وهذه التوجيهات وجدت ترحيباً واسعاً في أوساط الطلاب وأولياء أمورهم الذين بذلوا الغالي والنفيس في سبيل تعليم أبنائهم وبناتهم حتى تخرجوا من الجامعات وأصبح همهم الأكبر هو كيف يجدون وظائف لهم بعد سنوات من التعليم وهنا يأتي دور وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في كيفية استيعاب هؤلاء الخريجين لهذا العام والأعوام السابقة من خلال جملة من الإصلاحات أهمها القضاء على الازدواج الوظيفي كإحدى أدوات برنامج الإصلاح الإداري حيث يمثل الازدواج الوظيفي إحدى أدوات الفساد الإداري في مؤسساتنا الحكومية فلا يختلف اثنان على أن الفساد الإداري قد استشرى في كافة مؤسساتنا الحكومية بلا استثناء نتيجة الإنفلات الرقابي وعدم المحاسبة في مؤسساتنا الحكومية وانعدام الضمير لدى البعض من مرضى النفوس الذين يعيثون في الأرض فساداً من خلال العمل في أكثر من مؤسسة حكومية في آن واحد، فقد أثبتت التقارير الأخيرة أن هناك أعداداً هائلة قد تتجاوز الثلاثون ألف حالة ازدواج وظيفي في مؤسساتنا الحكومية يمارسون العمل في أكثر من مرفق حكومي ويستلمون أكثر من راتب ويعلم الله كم من السنوات قام هؤلاء باستلام مرتبات مزدوجة من أكثر من مرفق حكومي بينما الجهات الرقابية في تلك المؤسسات تغط في سبات عميق أو تتجاهل وتتساهل في عدم مراقبة ومحاسبة أمثال هؤلاء المزدوجين وظيفيا وإلزامهم بالالتزام بالدوام الوظيفي في مقار أعمالهم من بداية الدوام الرسمي حتى نهايته.

إذا أردنا تطبيق عملية الإصلاح الإداري فإن من أولوياتها البدء بتطهير مؤسساتنا الحكومية من أمثال هؤلاء المزدوجين وظيفياً والذين يسعون في الأرض فساداً ويبحثون بطريقة أو بأخرى للحصول على المزيد من المال حلالاً كان أو حراما فهؤلاء لا توجد لديهم مبادئ أو قيم أو أخلاق تردعهم عن مثل هذه السلوكيات الشاذة بل أن في عدم اتخاذ تلك الجهات التي يعملون لديها أية إجراءات ضدهم وهنا يصبحون أكثر شراهة للبحث عن وظائف أخرى في جهات حكومية تتساهل في عدم محاسبة من لم يلتزم بالدوام الوظيفي.

كما أن أمثال هؤلاء المزدوجين وظيفيا يسعون إلى تملك ما يستحقه زملاؤهم من حقوق وقد يبذلون الوسائل القذرة في الحصول على ما يستحقه زملاؤهم من سفريات ومهمات وترقيات وهذا ليس بغريب على هؤلاء طالما أنهم يمارسون العمل في أكثر من جهة حكومية فمن السهل السعي للحصول على أي شيء يمتلكه الآخرون.

إن الهيئة العليا لمكافحة الفساد ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تقع عليهم مسؤوليات جسام لإستئصال هؤلاء المزدوجين وظيفيا من مؤسساتنا الحكومية وحرمانهم من العمل في أي مرفق حكومي عقاباً لهم لكي يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه العمل في أكثر من مرفق حكومي كما أن السكوت عن أمثال هؤلاء المزدوجين وظيفيا سيتسبب في حرمان الآلاف من خريجي الجامعات من إخواننا وأخواتنا وأبنائنا وبناتنا من العمل في هذه المؤسسات نتيجة احتكارهم للعمل في أكثر من مرفق حكومي وبعدها تقوم وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بإحلال خريجي الجامعات والمعاهد الفنية الذين يشكلون حاليا نسبة كبيرة من البطالة والذين قد يستغل البعض منهم من بعض الخارجين عن القانون لأعمال تضر بالوطن مستغلين عدم استيعابهم في مؤسسات الدولة المختلفة) بسبب هؤلاء المزدوجين وظيفياً الذين تحايلوا على الدولة ومقدراتها المالية وعملوا في أكثر من مؤسسة حكومية كما امل من مسئولي مؤسساتنا الحكومية القيام بتثبيت المتعاقدين في مؤسساتنا الحكومية الذين مر على البعض منهم أكثر من ثمان سنوات.

كما أدعو إلى استمرار تطبيق نظام البصمة في جميع مؤسسات الدولة بدون استثناء لأن تطبيق نظام البصمة سيكشف تلاعب هؤلاء المزدوجين وظيفياً من خلال معرفة عدد الجهات التي يعملون فيها؟

كما أدعو قيادات مؤسساتنا الحكومية والذين لم يطبقوا في مؤسساتهم قانون التقاعد لإحدى الأجلين إلى سرعة تطبيقه حتى نتمكن بإذن الله تعالى من إحلال خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والتخصصية،كما أدعو مسئولي مؤسساتنا الحكومية بأن يقوموا بشراء الأجهزة الحديثة الخاصة بالبصمة ذات التقنية العالية لإلزام موظفي هذه المؤسسات بوضع البصمة بدلاً من التوقيع عند بدء الدوام وعند نهاية اليوم الوظيفي مع مراقبة خروج ذلك الموظف لعذر ما لوقت محدد لعذر ما فقط وهكذا ستتمكن تلك المؤسسات من ضبط الموظفين في مقار أعمالهم والحد من خروجهم من مؤسساتهم بصورة مستمرة.

والله من وراء القصد